الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ

جوزيف مسعد

قبل أن تبدأ «عمليّةُ السلام» في مدريد عام ١٩٩١ وتتواصلَ مع تدشين عمليّة أوسلو عام ١٩٩٣، كان جميعُ ممثّلي الشعب الفلسطينيّ ـ ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينيّة (م. ت. ف) وخارجها ـ متّفقين على أنّ مصالح هذا الشعب متناغمةٌ في الصميم. غير أنّ ما يسمّى بـ «عمليّة السلام» غيّرتْ هذه المعادلة جذريّاً. فعلى أثر توقيع اتفاقيّات متعدِّدة بين منظمة التحرير الفلسطينيّة (ومِنْ بَعْدها السلطة الفلسطينيّة) وإسرائيل، انفصلتْ مصالحُ الفئات المختلفة من الشعب الفلسطينيّ واحدتها عن الأخرى، وأصبحتْ متناشزةً إنْ لم تكن متناقضةً تناقضًا صارخًا. ففلسطينيّو مناطق ١٩٤٨ راحوا، من خلال قيادتهم المنتخَبة، يتحدَّوْن إسرائيل كي تَنْزعَ عنها طبيعتَها اليهوديّة فتصبحَ دولةً لجميع مواطنيها؛ بينما بدا فلسطينيّو الضفّة الغربيّة وغزّة حتى بداية انتفاضة الأقصى، ومن خلال قيادتهم المنتخَبة أيضًا، وكأنّهم يستعدّون لسرابِ دولةٍ فلسطينيّة مستقلّة ذاتِ سيادة مازالت السلطةُ الفلسطينيّةُ وأنصارُها التكنوقراطيُّون والفاسدون يَسعَوْن إليها حتى اليوم بلا كلل. ومن أجل تحقيق هذا السراب واصلتْ قيادةُ فلسطينيِّي الضفّة الغربيّة وغزّة الالتفاتَ إلى النصائح «البراغماتيّة» و«الواقعيّة» التي تحثُّهم على ضرورة التخلّي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيِّين وفلسطينيّي الشتات في العودة و/أو التعويض، بل تحثّهم على نحوٍ متزايدٍ على التخلّي عن حقوق فلسطينيّي الضفّة وغزّة أنفسِهم. والحقّ أنّ السلطة الفلسطينيّة، ومنظمةَ التحرير الفلسطينيّةَ مِنْ قَبْلها، تركتا فلسطينيّي ٤٨ لمصيرهم، من دون أن تُطالِبا إسرائيلَ بإسقاط طابعها اليهوديّ العنصريّ. كما افتَقَرَ اللاجئون الفلسطينيُّون وفلسطينيّو الشتات بدورهم، منذ بدء عمليّة أوسلو، إلى قيادة وإلى أهداف يُمْكن تعيينُها. هذه التطوُّرات جميعُها تحتِّم أن نَرْسم مخطَّطًا موجزًا للمسيرة التي أدّت إلى هذه النتيجة، ونقوِّمَ ـ من ثمّ ـ إنْ كان الحلُّ القائمُ على دولتيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة سيفي حقّاً بحاجات الشعب الفلسطينيّ وتوقُّعاته ويعيد إليه حقوقَه.

◆ ◆ ◆

كان شرطَ الوصول إلى هذا الوضع هو «إعلانُ الاستقلال» الذي اتّخذه المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ في دورته المنعقدة في الجزائر عام ١٩٨٨. فحتى ذلك الوقت كانت منظمةُ التحرير الفلسطينيّة، رسميّاً على الأقلّ، تَسْعى إلى خلق دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة علمانيّة على كامل فلسطين التاريخيّة (الانتدابيّة)، دولةٍ يُعوَّض فيها كلُّ اللاجئين الفلسطينيِّين ممّا سُلِب منهم، ويَنْتهي الاحتلالُ الإسرائيليّ للضفّة الغربيّة وغزّة، ويزولُ نظامُ الأپارتايد (الفصل العنصريّ) اليهوديّ الإسرائيليّ الذي يعيش فلسطينيّو ٤٨ تحت نِيره. وكان من شأن الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة أن تَضْمن لليهود حقوقًا مساويةً للمواطنين الآخرين، ولكنْ بعد إزالة امتيازاتهم الدينيّة والعرقيّة. غير أنّ الانحراف تمّ بشكل غير رسميّ قبل ذلك الوقت بكثير. ففي حين كانت م. ت. ف. بين عاميْ ١٩٦٤ و١٩٧٤ تميل في برنامجها التحرُّري إلى فلسطينيّي الشتات، بدأت الضغوطُ القادمةُ من نُخَبٍ مواليةٍ لها في الضفّة وغزّة (فالمنظّمة تجاهلتْ على الدوام الفلسطينيِّين الذين يعيشون داخل مناطق ٤٨) تَفْعل فعلَها من أجل حَمْلها على قبول حلٍّ قائمٍ على إنشاء دولة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل. وكان الفهمُ الرسميّ الفلسطينيّ لهذا الحلّ، الذي غدا أكثرَ قبولاً منذ عام ١٩٧٤، أنّه مقدِّمةٌ لتوحيد فلسطين في نهاية المطاف، وأنّ إنشاء دولة مصغّرة على الضفّة الغربيّة وغزّة لن يكون على حساب اللاجئين الفلسطينيِّين وفلسطينيّي الشتات.

ما قبلتْه م. ت. ف. والسلطة الفلسطينيّة هو صفقة يحْصل بموجبها فلسطينيُّو الضفّة وغزّة على حكم ذاتيّ، مقابل التخلّي عن اللاجئين وعن فلسطينيّي ٤٨

ومع أنّ معظم الفصائل داخل م. ت. ف، بما في ذلك الفصائل اليساريّة، كانت قد وافقتْ بشكلٍ غير رسميّ على أنّ عودة اللاجئين ستكون مستحيلةً في سياق الحلّ القائم على دولتيْن، فإنّها من الناحية الرسميّة التزمتْ جميعُها موقفًا يقول بأنّ تحقيق هذا لا يُلغي ذاك.

في تلك الأعوام التزمت القيادةُ الفلسطينيّةُ جانبَ فلسطينيّي الشتات، الذين بَنُوها وغذّوها ومَدُّوها بأسباب الحياة. وقد أدّتْ هزيمةُ قيادة فلسطينيّي الشتات عام ١٩٨٢ في بيروت، ومن ثمّ نفيُها إلى تونس، لا إلى إضعاف م. ت. ف. وحدها بل إلى إضعاف فلسطينيّي الشتات أيضًا الذين كانوا يتمسّكون بأملِ أن تتمكّن المنظمةُ من تحقيق أحلامهم. ثم جاءت انتفاضةُ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ في الضفّة وغزّة، فكهربت الشعبَ الفلسطينيَّ في كل مكان. وقد هال المنظّمةَ، التي كانت تُمْعن في الفساد أكثرَ فأكثرَ، أن تَبْرز إلى النور قيادةٌ فلسطينيّةٌ مستقلّةٌ في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، فسَعَتْ إلى التقليل من شأنها عبر «خطف» هذه الانتفاضة ماديّاً وتنظيميّاً. غير أنّ الانتفاضة الأولى عَزّزت اندفاعَ فلسطينيّي الضفّة وغزّة لقبولٍ رسميٍّ فلسطينيٍّ لا لبْس فيه بالحلّ القائم على دولتيْن. وفي هذا السياق جاء إعلانُ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ عام ١٩٨٨ عن دولة فلسطينيّة مستقلّة على الضفّة وقطاع غزّة تعبيرًا عن إرادة الشعب الفلسطينيّ المنتفض ضدّ قامعيه الإسرائيليّين اليهود. وقد شكّل هذا الإعلانُ ختمَ الموافقة الرسميّة من م. ت. ف. على الحلّ القائم على دولتين، من دون أيّ ذكر لحقوق فلسطينيّي الشتات أو فلسطينيّي ٤٨ باستثناء جملةٍ تقول إنّ الدولة المستقلّة العتيدة ستكون «دولةَ الفلسطينيّين أنّى كانوا.»[١]

حتى تلك اللحظة لم تُشِرْ م. ت. ف. إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الصادر عام ١٩٤٨، والذي يؤكّد أنّ اللاجئين الفلسطينيّين «الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيشِ بسلامٍ مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بذلك في أقرب تاريخ عمليّ، وأنّ على التعويض أن يُدْفع عن ممتلكاتِ مَنْ شاء ألاّ يعود وعن خسارة ممتلكات أو عن خرابها - وهي [أمورٌ]، بحسب مبادئ القانون الدوليّ أو من منطلق العدل، يجب أن تفي بها الحكوماتُ أو السلطاتُ المسؤولة.»[٢] وقد أشّر إعلانُ الاستقلال عام ١٩٨٨، وللمرّة الأولى في تاريخ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، على إعادة تأكيد هذا المجلس لحقّ الشعب الفلسطينيّ في العودة وفقًا لقرارات الأمم المتحدة؛ ففي السابق كان يتمّ تأكيدُ هذا الحقّ من دون الإحالة على مثل هذه القرارات.[٣] ويَشْرح رشيد خالدي ذلك بالقول:

«إنّ م. ت. ف، بقبولها الواضح بموادّ القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، قد قبلتْ قيودًا معيّنةً هامّةً على حقّ عودةٍ مفترَضٍ. وأولُ هذه

١ - إعلان الاستقلال الفلسطينيّ، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وقد أعيد نشرُه في **Journal of Palestine Studies**، العدد ٧٠، شتاء ١٩٨٩، ص ٢١٥.

٢ - United Nations General Assembly Resolution 195 (III), 11 December 1948, Article 11. Reproduced in George J. Tomeh, ed., *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, Volume One 1947-1974* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1975), p. 16.

٣ - Rashid Khalidi, "Observations On the Right of Return," *Journal of Palestine Studies*, No. 82 (Winter 1992), p. 35.

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطيني

القيود هو أنّ الفلسطينيّين الذين حُوِّلوا إلى لاجئين عام ١٩٤٨ أُعطوا خيارًا يخوِّل 'مَنْ شاءَ ألاّ يعود' الحصولَ على التعويض عن ممتلكاته... وبهذا، فإنّ قبولَ الأمر الواقع، المتمثّلِ في خلق دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على حساب الفلسطينيّين، قد تمّ تشريعُه فعلاً على يد م. ت. ف... وأمّا الطلبُ المستحيلُ سياسيّاً، والقاضي بالسماح بعودة الفلسطينيّين الذين أصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨، فقد أُسقط، من دون أن يتمّ إسقاطُ مبدإِ تمتُّع هؤلاء الناس بحقوق معيّنة في سياق تسوية تفاوضيّة ما، ومن دون التخلّي عن قراءتها للتاريخ التي هي أساسُ هذا المبدإ. وهذا أيضًا يَجْعل من مطلب تنفيذ حقّ العودة مطلبًا أكثرَ واقعيّةً على نحوٍ طفيف، من غير أن يبدو أنّ م. ت. ف. تتنازل.»[١]

علاوةً على ذلك، فإنّه على الرُّغم من أنّ م. ت. ف. أو السلطة الفلسطينيّة لم تحدِّدا رسميّاً أماكنَ حلول اللاجئين العائدين، فإنّ أفرادًا مرتبطين بهما قد حَدَّدا ذلك فعلاً. ففي وقت يعود إلى عام ١٩٨٩ أدْلى كلٌّ من نبيل شعث وفيصل الحسيني بتصريحاتٍ تُفيد بأنّ رجوع اللاجئين سيَقْتصر على أراضي الدولة الفلسطينيّة العتيدة.[٢] وتمثّلتْ مساعي ياسر عرفات اللاحقة من أجل تحقيق الشروط الأميركيّة، ومن قَبْل أن توافق الولاياتُ المتحدةُ على الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينيّة، بتخلّيه المثيرِ للشفقة عن الكفاح المسلّح (المصطلح على تسميته في اللُّغة الصهيونيّة «إرهابًا»)، وبإعلانه أنّ الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ (الذي غدا في عُرْفه سيِّئ السمعة فجأةً) قد «عفا عليه الزمنُ» caduc[٣] ولكنّ هذه التنازلات المُهينةَ نفسَها لم تؤدِّ إلاّ إلى حوارٍ قصير بين الطرفيْن، ما لبث الأميركيُّون أن أوقفوه.

بعد حرب الخليج الثانية، وبعد الخطة الأميركيّة بعقد مؤتمرٍ دوليّ للسلام في مدريد، لم يُسْمح للفلسطينيّين بمجرَّد الذهاب في وفد مستقلّ. وبعد إلحاح إسرائيليّ، سُمح لفلسطينيّي غزّة والضفّة الغربيّة (لا لفلسطينيّي القدس الشرقيّة) بالمشاركة ضِمْن وفدٍ أردنيّ. وأما م. ت. ف. فقد خشيتْ من نشوء قيادة منافسة، ولذلك سعتْ إلى التقويض من شأن الفلسطينيّين المفاوضين ضمن عمليّة مدريد، فعمدتْ إلى إجراء مفاوضات سريّة مع الإسرائيليّين. وقد استند توقيعُها اللاحقُ على «إعلان المبادئ» إلى فرضيّةِ تحوُّلها من قيادةٍ لفلسطينيّي الشتات إلى قيادةٍ للفلسطينيّين في الضفّة وغزّة، تكون مستعدّةً للتخلّي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيّين وفلسطينيّي الشتات معًا. وضمن حدود «إعلان المبادئ» هذا تمّ تحويلُ قيادة م. ت. ف. إلى سلطة فلسطينيّة، وأُنزلتْ قضيّةُ اللاجئين الفلسطينيّين إلى منزلة القضايا الكثيرة الأخرى التي ستُناقَش أثناء «مفاوضات الحلّ النهائيّ» أيّاً كان زمنُ تحقُّقها.

لقد أَرْست إسرائيل عمليّاً الأرضيّةَ لعمليّة أوسلو، حين فَصَلتْ بين مصالح الداخل الفلسطينيّ (أيْ فلسطينيّي غزّة والضفّة

١ ـ Ibid, p. 36.

٢ ـ "Interview with Faysal Husayni," in *Journal of Palestine Studies*. No. 72 (Summer 1989), pp. 11 - 12.
وراجع تصريحات شعث والحسيني في كتاب خالدي المذكور، ص ٣٦.

٣ ـ من تصريح لياسر عرفات في مؤتمر صحفيّ عقده في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ في جنيف، وأعادت نشرت *Journal of Palestine Studies*، العدد ٧١، ربيع ١٩٨٩، ص ١٨١

إذا لم يكن فلسطينيّو الشتات ومناطق ٤٨ هم المستفيدين من «عمليّة السلام،» فلماذا يذعنوا لها متنازلين عن كامل حقوقهم؟

الأصليّين) والخارج الفلسطينيّ (اللاجئين وفلسطينيّي الشتات)، وحين أُجبرتْ م. ت. ف. على قبول ذلك الفصل رسمياً. وبهذا لم يُنْظر إلى الحلّ المستند إلى دولتيْن بوصفه خطوةً أولى ضمن حلٍّ متعدِّدِ المراحل يَهْدف إلى رفع الظلم عن الفلسطينيِّين المنكوبين بالصهيونيّة وبدولة إسرائيل، ولم يُنْظر إليه أيضًا بوصفه حلاً جزئيّاً يُعيد الحقوقَ إلى فلسطينيّي الضفّة والقطاع الذين أضناهم الاحتلالُ العسكريُّ الإسرائيليُّ طوال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة. كلُّ ما في الأمر أنّ هذا الحلّ اعتُبر صفقةً يكون بموجبها التخلّي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيِّين في الشتات وفي داخل الضفّة وغزّة، وتشريعُ حقّ إسرائيل كدولةٍ يهوديّةٍ تفوُّقيّةٍ في معاملة مواطنيها الفلسطينيِّين داخل ٤٨ معاملةً من الدرجة الثالثة، هما **الثمنَ** الذي يَنْبغي على أولئك الفلسطينيِّين (اللاجئين وفلسطينيّي الشتات) وفلسطينيّي ١٩٤٨ أن يَدْفعوه مقابل منح فلسطينيّي الضفّة وغزّة حكمًا ذاتيّاً محدودًا، بالإضافة إلى كلّ المعوِّقات التي تشاء إسرائيلُ (حتى وصول شارون إلى الحكم) أن تَفْرضَها عليهم. لقد كان **هذا** المفهومُ من الحلّ القائم على «دولتين» هو الذي قبلتْه م. ت. ف. والسلطةُ الفلسطينيّة منذ عام ١٩٩٣ من أجل حلّ المسألة الفلسطينيّة، وهو الذي يواصل عرفات السعيَ وراءه دونما كلل.

ولمّا كانت السنواتُ العشر الأخيرة قد بيّنت الفشلَ الذريعَ لهذه الاستراتيجيا والتكتيكات، فقد يَظنّ المرءُ أنّ السلطة الفلسطينيّة وشلّتَها الفاسدة من المستشارين ستتوقّف عن اتّباع هذا الطريق الفاشل. ولكنْ، يومًا بعد يوم، يُثْبت ياسر عرفات أكثرَ فأكثر أنّ مَعِين تنازلاته عن حقوق الفلسطينيِّين لم يَنْضبْ بعد. بل إنّه، في مقابلة أجراها مؤخّرًا مع الصحيفة الإسرائيليّة **هآرتس**، ذهب أبعدَ ممّا سبق أن ذهب إليه في تنازلاته المشينة، وذلك حين أكّد استعدادَه لقبول خطّة بوش القاضية بإنشاء «دولة موقّتة» على ٤٢٪ من الضفّة الغربيّة، ولقبول خطّة كلينتون الصادرة في يناير ٢٠٠١ والتي تَحْرم اللاجئين الفلسطينيِّين حقَّهم في العودة إلى ديارهم. وهو أيضًا تنازلَ عن السيادة الفلسطينيّة على أجزاء من القدس الشرقيّة.(١)

◆ ◆ ◆

مَنْ تُراهم المستفيدون من هذه العمليّة السلميّة، الذين مازالوا يَأْملون بحلٍّ قائم على دولتَيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة؟ نظريّاً، يَبْدو أنّ فلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليِّين هم الذين سيَحْصدون فوائدَ دولةٍ خياليّة عتيدة إنْ تخلّوا عن حقوق اللاجئين وحقوقِ فلسطينيّي ١٩٤٨... تمامًا كما فعل الصهاينةُ الذين لم يُدْرجوا إنقاذَ اليهود الأوروبيِّين ضِمْن أولويّاتهم قطّ، فحصدوا الفوائدَ السياسيّةَ والماديّةَ من قتل هؤلاء اليهود على يد ألمانيا النازيّة.(٢) ولكنّ حقيقة الأمر هي أنّ فلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليّين قد كانوا ومازالوا خاسرين هم أيضًا، إذ إنّ أوضاعهم السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والجغرافيّة قد ساءت أثناء حكم السلطة الفلسطينيّة، وكلُّ ما يأملونه الآن هو حلٌّ قائمٌ على إنشاء بانتوستانات أپارتايديّة.

أمّا بشأن الفرضيّة القائلة بأنّ اللاجئين الفلسطينيِّين وفلسطينيّي الشتات هم جزءٌ من المرحلة النهائيّة لـ «عمليّة

١ - Akiva Eldar, "Arafat to *Ha'Aretz*: I Accept Clinton's Plan; Peace is Possible," *Ha'Aretz*, June 21, 2002.

٢ - عن سياسات الصهيونيّة إزاء إنقاذ الأوروبيِّين اليهود من النازيِّين، انظر: Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (Westport: Lawrence Hill, 1983).

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ

السلام،» فهي تَفْترض أنّهم وفلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليّين مُوحَّدو الحقوق والموقف. غير أنّ كلّ الحلول التي اقترحتْها م. ت. ف. وشلّتْها من المثقفين الكومبرادوريّين تضحّي بمعظم حقوق فلسطينيّي الشتات لصالح فَصْلهم عن فلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليّين الذين سيكونون المستفيدين الوهميّين النهائيّين من الهِبات الإسرائيليّة ـ أيّاً كانت ـ التي تستطيع السلطةُ الفلسطينيّةُ وأصدقاؤها الحميمون انتزاعَها. كما أنّ اللاجئين الفلسطينيّين الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة وغزّة (وعددُهم يربو على مليون ومئتيْ ألف) قد ازدادوا فقرًا أكثرَ من غيرهم نتيجةً للأداء الاقتصاديّ البائس للسلطة الفلسطينيّة.[1] وهم أيضًا يعامَلون بازدراء متزايد من الناحية الاجتماعيّة، من قِبل المواطنين الأصليّين في الضفّة وغزّة، بسبب منزلتهم وطبقتهم؛ فدورُهم كبارودٍ للانتفاضة الأولى لم يُعد مطلوبًا (إلى اليوم الذي غدتْ فيه انتفاضةُ الأقصى محتومةً) وبات يُعدّ «دقّةً قديمةً» في عُرْف العمليّة السلميّة بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل. والحقّ أنّ انتفاضة الأقصى خلال السنتين الماضيتين زادت، بدلاً من أن تقلّل، من هذه التوتّرات.

ولكنْ إذا لم يكن فلسطينيّو الشتات، وغالبيّتُهم من اللاجئين، هم المستفيدين من «عمليّة السلام» هذه، شأنهم في ذلك شأن فلسطينيّي ٤٨، فلماذا يكون عليهم أن يُذْعنوا لها، متنازلين عن كامل حقوقهم؟ فأنْ نَطْلب من اللاجئين الفلسطينيّين ومن فلسطينيّي الشتات أن يُضحّوا بحقوقهم وآمالهم وأحلامهم لكي يحصّل قسمٌ من السكّان الأصليّين في الضفّة وغزّة بعضَ المنافع السياسيّة الهزيلة، هو أن نَطْلب منهم ـ بشكلٍ أعمّ ـ أن يُقْدِموا على الانتحار الوطنيّ. ولأنّ مَنْ يتخلّون اليومَ عن حقوق اللاجئين الفلسطينيّين وحقوقِ فلسطينيّي الشتات لم يُنْتَخَبوا أصلاً إلى المناصب التي يتربّعون عليها الآن، ولم يُفوَّضوا من قِبل هؤلاء بالتخلّي عن تلك الحقوق، فذلك يَسْتتبع القولَ انْ لا سلطة لديهم للتفاوض باسم اللاجئين وفلسطينيّي الشتات.

وأمّا فلسطينيّو ٤٨ الذين لهم قيادةٌ خاصّةٌ بهم، فهم يَسْعون إلى مصالحهم وأهدافهم بعيدًا عن «العمليّة السلميّة،» بعد أن رَأَوْا هم أيضًا تجاهُلَ السلطة الفلسطينيّة لهم. وهدفُهم الأساسيّ هو تحويلُ إسرائيل من دولةٍ أپارتايديّة تفوُّقيّة ليهود العالم، إلى دولةٍ لمواطنيها ـ يهودًا وعربًا. كما أنّ اللاجئين الفلسطينيّين داخل ٤٨، ويتراوح عددُهم بين ١٢٠ و١٥٠ ألفًا ويشكّلون سُبْعَ فلسطينيّي ٤٨، يُطَالِبون من جهتهم بالتعويض من الحكومة الإسرائيليّة. وفي آذار (مارس) ١٩٩٥ عَقَدتْ «لجنةُ الدفاع عن حقوق اللاجئين في إسرائيل» مؤتمرًا لتسجيل شكاواهم، فحضره ٣٠٠ مندوب من ٤٠ قرية داخل الخطّ الأخضر سَبَقَ لإسرائيل أن اقتلعتْها من جذورها.[2] وجديرٌ بالذكر أنّ هذه اللجنة تشكّلتْ عامَ ١٩٩٢ بعد مؤتمر مدريد لأنّ «عقد مؤتمر مدريد،» بحسب قولِ أحد مؤسّسيها، «أَقْنعَنَا دون

٣ ـ Sara Roy, "Development Revisited: Palestinian Society and Economy Since Oslo," *Journal of Palestine Studies*, No. 111, (Spring 1999).

٢ ـ Ahmad Ashkar, "Internal Refugees: Their Inalienable Right to Return," *News From Within*, Vol. XI, No. 8, August 1995, pp. 14 - 17.

لا استعادة لحقوق جميع الفلسطينيّين ولا نهاية للصراع إلاّ ضمن إطار دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة

أدنى ريبٍ بأنّ م. ت. ف. والبلدانَ العربيّةَ قد تخلّت عن عرب ٤٨. ولهذا قرّرنا أن نأخذ الأمورَ على عاتقنا.»[١]

لقد وافقتْ إسرائيلُ على التفاوض في مدريد مع فلسطينيّي الضفّة وغزّة فقط، ومع م. ت. ف. مادامت هذه الأخيرةُ قد حَوّلتْ نفسَها إلى سلطة فلسطينيّة وتوقّفتْ عن تمثيل فلسطينيّي الشتات. ولهذا لم يتمّ تمثيلُ هؤلاء الفلسطينيّين في مفاوضات مدريد أو أوسلو. وهذا الوضع يحتّم، كما أوصى كثيرٌ من الفلسطينيّين في السنوات الأخيرة، إجراءَ انتخاباتٍ حرّة في الشتات من أجل انتخاب قيادةٍ جديدةٍ ذاتِ صفةٍ تمثيليّةٍ قادرةٍ على التفاوض مع إسرائيل ومع المجتمع الدوليّ نيابةً عن فلسطينيّي الشتات. إنّ على اللاجئين وفلسطينيّي الشتات أن يَتحرّروا تمامًا من القيادة التي نُصِّبتْ على فلسطينيّي الضفّة وغزّة، أيْ أن ينفصلوا عنها تمامًا وأن يتملّصوا من «عمليّةِ سلامٍ» لا تخاطِبُ إلاّ السكّان الأصليّين من فلسطينيّي الضفّة وغزّة. فليس أمام اللاجئين وفلسطينيّي الشتات ما يَرْبحونه من مثل تلك القيادة وهذه العمليّة، بل كلُّ ما سيَجْنونه منهما هو الخسارة المُطْلقة.[٢]

لقد أَثْبتت السنواتُ العشرُ الأخيرة أيضًا أنّ «عمليّة السلام» في واقع الأمر لم تَخْدم إلاّ السلطةَ الفلسطينيّةَ وحاشيتَها من التكنوقراطيّين والطفَيْليّين المتملّقين الذين يَحْكمون بالنيابة عن إسرائيل، ويَجْنون المكاسبَ الماديّة جنبًا إلى جنب مع طبقة جديدة من المواطنين المحليّين و«العائدين،» وهي طبقةٌ خَلَقَتْها «عمليّةُ السلام» من أجل توظيف المنظّمات غير الحكوميّة **الجديدة** التي لا تَهْدف إلى إعادة الحقوق إلى فلسطينيّي الضفّة وغزّة بل إلى تعزيز أهداف تلك العمليّة. علاوةً على ذلك، فإنّ شرعيّةَ ولاية مسؤولي السلطة الفلسطينيّة المنتَخَبين، بما في ذلك المجلسُ التشريعيّ، قد انتهت صلاحيّتُها منذ ثلاث سنوات، ولم تعد لهم أيُّ صفةٍ شرعيّةٍ لحُكم فلسطينيّي غزّة والضفّة أو تمثيلهم. وقد اقترح إدوارد سعيد مؤخّرًا ضرورةَ عقد انتخاباتٍ جديدةٍ في الضفّة وغزّة، تحت إشراف المجتمع المدنيّ، من أجل نزع كلِّ شرعيّة عن السلطة الفلسطينيّة، وإيصالِ ممثّلين حقيقيّين للشعب إلى سُدّة الحكم.[٣]

◆ ◆ ◆

لقد نجحتْ إسرائيل في تحطيم الوحدة السياسيّة للشعب الفلسطينيّ. وهذا هدفٌ تحقّقَ رسميّاً في مؤتمر مدريد، وتَعَزّز منذ ذلك الحين بسبب عمليّة أوسلو. فـ «عمليّة السلام» من مدريد إلى يومنا هذا لم تعمّق الفوارقَ بين المصالح الماديّة الفلسطينيّة فحسب، بل وضعتْها أيضًا في حالِ تناقضٍ ضِمْنَ لعبةٍ أَمْلَتْها إسرائيلُ وقَبِلَتْها السلطةُ الفلسطينيّة ؛ لُعبةٍ نتيجتُها

١ ـ المصدر السابق، ص ١٧. وعن اللاجئين داخل مناطق ٤٨ انظرْ أيضًا: Ahamd Ashkar, "1948 Palestinian Refugees: 'We'll Return to the Village Alive or Dead," *News From Within*, Vol. XI, No. 9, September 1995, pp. 21 - 24.

٢ ـ يَقْترح حميد شقورة اقتراحًا هامّاً مفادُه أنّ اللاجئين في الضفّة وغزّة ليسوا مواطنين لدى السلطة الفلسطينيّة بل هم لاجئون من بلدٍ آخر. ولهذا لا تستطيع السلطةُ التحدُّثَ باسمهم أو معاملتَهم بوصفهم «مواطنين.» أنظر: Hamid Shaqqura, "Refugees and the Palestinian Authority," *News From Within*, Vol. XI, No. 8, August 1995, pp. 18 - 20.

٣ ـ Edward Said, "Palestinian Elections Now," *Al-Ahram Weekly*, June 13 - 19, 2002, No. 590.

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ

ربحُ طَرَفٍ فلسطينيّ على حساب طرفٍ آخر: فإذا بالمكاسب المزعومة والمتخيّلة لفلسطينيّي الضفّة وغزّة لا تأتي إلاّ على حساب الخسائر الحقيقيّة للاّجئين وفلسطينيّي الشتات. ولكنْ، بالنظر إلى البرهان الكاسح على الخسارة التي حلّت **بجميع** الفلسطينيِّين نتيجةً لـ «عمليّة السلام،» وبالنظر إلى تعامل السلطة الفلسطينيّة المتزايد مع المنطق الإسرائيليّ والأميركيّ القاضي بالتخلّي عن الحقوق الفلسطينيّة واحدًا واحدًا، فإنّه يتّضح يومًا بعد يوم أنْ لا استعادةَ لحقوق جميع الفلسطينيِّين ولا نهايةَ للصراع إلاّ ضمن إطار دولةٍ ثنائيّةٍ القوميّة.[1] فمن خلال دولةٍ ديموقراطيّةٍ ثنائيّةِ القوميّة يُمْكن أن يُعاد اللاجئون الفلسطينيُّون إلى بيوتهم، ويصبحَ فلسطينيّو ٤٨ مواطنين متساوين مع بقيّة المواطنين، ويُزالَ الاحتلالُ. وفقط من خلال دولة ثنائيّة القوميّة يُمْكن أن يصبحَ يهودُ ٤٨ مواطنين متساوين مع الفلسطينيِّين، لا مُمَيَّزين عنهم عِرْقيّاً ودينيّاً. وفقط من خلال دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة لا يعود اليهودُ الإسرائيليُّون يهدِّدون حقوقَ الشعب الفلسطينيّ، ولا يعود الفلسطينيُّون يهدِّدون النظامَ التفوُّقيّ اليهوديّ الإسرائيليّ عرقيّاً ودينيّاً لأنّ هذا النظام سيكون قد زال أصلاً. كما أنّ السبيلَ الوحيدَ لإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ بعد أن قسّمتْهم إسرائيلُ هو السعيُ إلى حلٍّ يَضْمن استعادةَ حقوقهم جميعِهم، لا حقوقِ قسمٍ منهم (وبشروط مجحفة رغم ذلك). إنّ السلطة الفلسطينيّة لم تعد تمثِّل أحدًا سوى نفسها، ويجب أن تُرمى على قارعة التاريخ بوصفها قيادةً متعاونةً مع الاحتلال لا فرقَ بينها وبين القيادة الصهيونيّة التي تعاملتْ تاريخيّاً مع أعداء اليهود. بل الحقّ أنّ السلطة الفلسطينيّة اليوم ليست ممثِّلةً لأيِّ قسمٍ من الشعب الفلسطينيّ، وإنّما هي ممثّلة للاحتياجات الإسرائيليّة والأميركيّة الأمنيّة وللمصالح الإسرائيليّة والأميركيّة، وللاحتياجات الديموغرافيّة اليهوديّة على نحوِ ما أكّد عرفات بنفسه في مقالةٍ له نشرتْها **نيويورك تايمز** في شباط (فبراير) الماضي.[2] لقد آن الأوانُ لكي يغيِّر الشعبُ الفلسطينيُّ هذه القيادة بقيادةٍ أخرى تمثِّل حقّاً مصالحَه المشتركة وتَسْلك أهدافًا واضحةً وعقلانيّةً من أجل إنهاء القمع الصهيونيّ وإنهاءِ الصراع.

نيويورك ـ عمّان

جوزيف مسعد

أستاذ السياسة والفكر العربيّ الحديث في جامعة كولومبيا. وهو مؤلّف كتاب: **آثار استعماريّة: إنشاء الهويّة الوطنيّة في الأردن**. ٢٠٠١ (بالإنكليزية).

١ ـ انظرْ مقالي «الصهيونيّة ونزعة التفوُّق العرقيّ اليهوديّ،» الآداب، أيار ـ حزيران ٢٠٠٢، ص ١٩ ـ ٣٠.

٢ ـ Yasser Arafat, "The Palestinian Vision of Peace," *New York Times*, 3 February, 2002.